اثيوبيا ، كما حملوا على ثلاثة معسكرات للتدريب في جزر دهلك وحالب وفاطمه في البحر الاحمر(١٩).

ثانيا : احتلال بعض الجزر العربية : ذكرت بعض المصادر الغربية ، في منتصف مارس ١٩٧٣ ، أن اسرائيل قامت منذ ثمانية أشهر باحتلال بعض الجزر العربية غير المأهولة الواقعة عند مضيق باب المندب ، وأنها أقامت قاعدة للاسلكي والرادار على جزيرة منها وهي جزيرة ذوقار (ومساحتها حوالي ٧٠ ميلا وتبعد عن الشاطىء اليمني بحوالي ٣٣ كيلومترا) وهي احدى جزر مجموعة الحانيش التابعة للجمهورية العربية اليمنية(٢٠).

ومع نفي اسرائيل لواقعة احتلال الجزر العربية الا أن هناك من الاعتبارات ما يجعل من هذه الواقعة أمرا محتملا :

١ ــ ان احتلال اسرائيل لجزر عربية في مدخل البحر الاحمر يتمشى مع اتجاهات وأهداف استراتيجيتها العامة في المنطقة ــ كما سبق ذكرها ــ وسعيها الدائب في سبيل الحصول على وجود دائم لها هناك .

٢ ــ من السمات الواضحة في الاستراتيجية الاسرائيلية ، بصفة عامة ، فكرة ايجاد البدائل المتاحة لاداء نفس العمل حتى تجد اسرائيل نفسها قادرة على العمل اذا ما افتقدت هذا البديل أو ذاك . وفي حالتنا هذه قد تكون اسرائيل قد عمدت الى احتلال الجزر العربية حتى يكون لديها بديل صالح للعمل فيما اذا تعرضت قواعدها في اثيوبيا للخطر كنتيجة لضغط سياسي او اقتصادي من جانب الدول العربية ، او كنتيجة لتغيرات داخلية .

٣ ــ قد يكون الاحتلال الاسرائيلي لبعض جزر مجموعة حانيش عامل توازن للموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به جزيرة بريم التابعة لليمن الديمقراطية . ومن هنا يكون الاحتلال الاسرائيلي لهذه الجزر ضروري لمراقبة ما يجري فوق جزيرة بريم واحباط أية محاولة عربية لاستخدام هذه الجزيرة أو الجزر العربية الاخرى في عمل ضد الملاحة الاسرائيلية في المنطقة .

ثالثا : محاولة جذب بعض القوى الكبرى للتدخل في المنطقة : تحاول اسرائيل ادخال قوى كبرى الى معترك الصراع الدائر حول منطقة مضيق باب المندب لوضع العقبات أمام التخطيط أو التدبير العربي اذا حاول السيطرة على المنطقة ، وتستغل اسرائيل في ذلك علاقتها العضوية بالولايات المتحدة وذلك في اطار عاملين أساسيين :

١ ــ الاستفادة من الوجود الامريكي في المحيط الهندي وفي قاعدة أسمره بأثيوبيا ، بشتى الوسائل للحيلولة دون قيام أية عقبات أمام الملاحة الاسرائيلية في المنطقة .

٢ ــ اقناع صانع القرار الامريكي ان الوجود الاسرائيلي في المنطقة يخدم المصالح الامريكية .

كما قد حدث تطور آخر في مسألة خروج الصراع حول باب المندب الى مجال اهتمام الدول الكبرى وذلك حين قررت فرنسا مد المياه الاقليمية للصومال الفرنسي (جيبوتي) الى ١٢ ميلا . وردت جمهورية اليمن الديمقراطية باعلان مماثل . ومن نتيجة ذلك أن أصبح مضيق باب المندب بأكمله منطقة تنازع بين الصومال الفرنسي واليمن الديمقراطية حول أي دولة يتبع (حيث لا يزيد عرض المضيق عن ١٢ ميلا) . ولعل الرد اليمني باعتبار المياه الاقليمية اثني عشر ميلا من شأنه ــ نظريا ــ ان يجعل مياه باب المندب كلها مياها اقليمية عربية ، ولكن يقابل ذلك بالمثل ان اعلان الصومال الفرنسي يعني نفس الشيء . وعلى أفضل الاحتمالات فان تسوية هذا النزاع ــ بالطرق القانونية ووفقا لاحكام القانون الدولي ــ ستجعل منطقة المضيق مناصفة بين البلدين ، وهو ما يجعل فرصة فرض السيطرة العربية على المضيق بمثابة عدوان على المياه الاقليمية لدولة أجنبية .

الاستراتيجية العربية المضادة

في مواجهة الاستراتيجية الاسرائيلية الرامية الى السيطرة على مدخل البحر الاحمر الجنوبي والغاء التأثير العربي في المنطقة ، يستوجب الامر قيام استراتيجية عربية مضادة تفتح الطريق أمام الجهد العربي للقيام بمهمة الدفاع عن الوجود العربي والمصالح العربية (الشرعية) في المنطقة .

وكما تقوم الاستراتيجية الاسرائيلية على مجموعة متشابكة من المرتكزات والمحاور فعلى الاستراتيجية العربية المضادة استخدام ذات الاسلوب في التحرك . وهناك عدة محاور أساسية يمكن لهذه الاستراتيجية العمل عليها :

١ ــ تدعيم الوجود العربي في المنطقة عن طريق استخدام الامكانيات المتاحة للجزر العربية الواقعة